

التجاوب المحلي في عمليات إعادة الإعمار ما بعد النزاع: سؤال الخصوصية والفعالية.

Local Response in Post-Conflict Reconstruction Process : The question of privacy and effectiveness.

جمال منصر¹ (جامعة قالمة)، menanceur.djamel@univ-guelma.dz

محمد الطاهر عديلة² (جامعة المسيلة)، mohamedtahir.adila@univ-msila.dz

2021-01-11	تاريخ القبول	2020-10-05	تاريخ الاستلام
------------	--------------	------------	----------------

ملخص

شكل إنجاح جهود إعادة الإعمار في مجتمعات ما بعد النزاع تحديا للمجتمع الدولي والمحلي على السواء، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التي شهدت تناميا في النزاعات الداخلية، لذلك بدأ التركيز على نهج جديد عرف "بالتجاوب المحلي"، تنطلق فرضيته الأساسية، من أنه كلما انخرطت القوى والفواعل المحلية في مشاريع إعادة الإعمار كلما زادت فرص نجاحه. هذه الفرضية هي التي تهدف الدراسة لوضعها على محك الاختبار، من خلال منهجية استقرائية. وكانت النتيجة الرئيسة أنه لتحقيق فعالية في مشاريع إعادة الإعمار بات من الضروري أن يتم ذلك في ظل مراعاة الظروف الإجتماعية والسياسية والإقتصادية المختلفة، فالبلدان تخرج من النزاع في ظل ظروف مختلفة وفريدة من نوعها. لذلك، فإن الأولوية والأسبقية والتوقيت والملاءمة وتنفيذ المهام ستختلف من حالة إلى أخرى.

كلمات مفتاحية:

النزاع، إعادة الإعمار، السلام، التجاوب المحلي، بناء الدولة.

Abstract

The success of reconstruction efforts in post-conflict societies posed a challenge to the international and local community alike, especially in the post-Cold War era, which witnessed an upsurge in internal conflicts. Therefore, focus began on a new approach known as "local response", whose basic premise is that the more local forces and actors are involved in reconstruction projects, the greater the chances of its success. This hypothesis is what the study aims to put to the test, through an inductive methodology, and the main result is that to achieve effectiveness in reconstruction projects, it has become necessary to do this under consideration of social, political and economic factors. Countries emerge from conflict under different and unique circumstances; therefore, priority, precedence, timing, suitability and task execution will differ from case to case.

Keywords: Conflict; Reconstruction; Peace; Local Response, State building.

* المؤلف المرسل

مقدمة

لا تحدث النزاعات خارج السياقات التاريخية، فغالباً ما تكون النزاعات المسلحة متجذرة منذ زمن طويل، نتيجة لتظلمات أو تصورات الإقصاء، أو عدم قدرة الدولة للعمل كمؤسسة متكاملة في تلبية احتياجات وتطلعات كل أفراد شعبها. فكل حالة نزاع لها أسبابها الجذرية الخاصة بها، سواء أكانت اجتماعية، أم سياسية، أم اقتصادية.

تستدعي المحددات الداخلية "الفريدة" لكل نزاع أن تكون عمليات إعادة الإعمار مصممة للتعامل مع الخصوصيات الاجتماعية والأمنية والسياسية للحالة المعنية؛ لذلك عادة ما نلاحظ أن الاستجابات الناجحة قصيرة المدى لاحتياجات التعافي بعد الحرب، لا تُترجم دائماً إلى استراتيجيات التنمية الناجحة على المدى الطويل.

وتزودنا التجارب المختلفة - لحد الآن- بتشكيل تصور أولي عن إعادة بناء البلدان والمجتمعات التي دمرتها الحرب، بوصفها سلسلة من الأنشطة غير المتكاملة التي نفذتها (وغالباً ما فرضتها) الوكالات الدولية والحكومات التي تخدم الأجندات السياسية وغيرها. ونتيجة ذلك، أن مصائب الحرب غالباً ما تكون مصحوبة بمآسي إعادة الإعمار دون أي اعتبار للتنمية المستدامة.

أهمية الموضوع

لاشك أن الهدف الأساس للبحوث والدراسات في مجال العلوم الاجتماعية هو الاقتراب من إدراك وفهم الواقع أكثر، وبخاصة إذا ما تعلق بواقع الناس اليومي. لكن في الحقيقة، إن الواقع في موضوعنا هذا (حالات إعادة الإعمار ما بعد النزاع) معقد للغاية، إلى درجة استحيل معه تغطية أو رسم الصورة العامة لهذا الواقع؛ لذلك ليس من الغريب بالنسبة للباحثين الذين يدرسون هذا الموضوع ذاته أن يصلوا، أحياناً، إلى استنتاجات متناقضة.

إن عدم وجود إحصاءات شاملة وموثوقة، ودراسات محايدة، بشأن مشاريع إعادة الإعمار، يمثل مشكلة حقيقية يواجهها الباحثون في هذا الموضوع. وذلك من حيث التشكيك في موثوقية مصادر المنظمات الدولية والجهات المانحة، وعدم الاتفاق على المعايير التي نحكم من خلالها على نجاح أو فشل هذه المشاريع، وغياب البيانات الكافية عن الفواعل المحلية وقدراتها. كل تلك الصعوبات تجعل أهمية هذا الدراسة تكمن في استغلال التعميمات التحليلية وتفسير ديناميكية البنية المعقدة للبيئة المحلية بفواعلها المختلفة، من أجل تحقيق تجاوب محلي فعال في عمليات إعادة الإعمار.

أهداف الدراسة

تفتقر مجموعة المعارف المتعلقة بإعادة الإعمار بعد النزاع إلى نظرية قوية ومتماسكة؛ لذلك تهدف هذه الورقة إلى المساهمة في مناقشة فكرة أنه بدلا من الاعتماد حصرياً على الأدبيات المهيمنة التي تتبنى مشاريع وتصورات مصممة مسبقاً لتجسيد الأفكار والاستراتيجيات المثلى لإعادة الإعمار، فإنه سيكون من الأنسب أن يتم مسار إعادة الإعمار فيظل مراعاة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة، وفي ظل زيادة الاهتمام بالفواعل المحلية، وهذا

الذي يطلق عليه التجاوب المحلي. فالبلدان تخرج من النزاع في ظل ظروف مختلفة وفريدة من نوعها. لذلك، فإن الأولوية والأسبقية والتوقيت والملاءمة وتنفيذ المهام ستختلف من حال إلى أخرى.

إشكالية الدراسة

تنطلق هذه الورقة من السؤال البحثي التالي: هل سيجعل التجاوب المحلي عملية إعادة الإعمار تتم بشكل أفضل لمعالجة الاحتياجات العاجلة للناس، ويساهم في استقرار طويل الأمد، وتنمية مستدامة للمناطق الخارجة من النزاع؟

فرضية الدراسة

شكل إنجاز عمليات إعادة الإعمار في مجتمعات ما بعد النزاع تحدياً للمجتمع الدولي والمحلي على السواء، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي شهدت تنامياً في عدد النزاعات الداخلية؛ لذلك بدأ التركيز على نهج جديد عرف "بالتجاوب المحلي"، تنطلق فرضيته الأساسية من الاعتقاد بأنه كلما انخرطت القوى والفواعل المحلية في جهود إعادة الإعمار كلما زادت فرص نجاحه.

المقاربة المنهجية

تمت هذه الدراسة من خلال إجراء مسح للأدبيات والنصوص المرتبطة بالموضوع والاطلاع على ما توفر من تقارير ميدانية بشأنه. وهذا هو جوهر منهج دراسة الحالة الذي يهدف إلى دراسة تفصيلية معمقة لحالات محددة، ويكون الهدف الأساس من البحث حينئذ هو توسيع المعرفة في موضوع معين، وتقديم تحليل معمق للمشكلة وعناصرها الديناميكية. كما تتكامل الطريقة الاستقرائية مع منهج دراسة الحالة من أجل تحليل المعلومات التي تم جمعها. والغرض من هذه المنهجية المركبة، هو إجراء تحليل معمق للموضوع. يساعد على الوصول إلى استنتاجات عامة، فالاستراتيجية المنهجية ببساطة تعني أن الباحثين تقل من حقائق معينة إلى استنتاجات عامة.

هيكلية الدراسة

للإجابة عن السؤال البحثي المطروح، تتناول هذه الورقة العناصر الآتية:

- ما المقصود بـ: "ما بعد النزاع"؟
- إعادة الإعمار بعد النزاع: حدود المفهوم.
- مشروع مارشال لإعادة الإعمار: ماذا تعلمنا منه؟
- نحو الاستفادة من آليات التجاوب المحلي في إعادة الإعمار.

أولاً- ما المقصود بـ: "ما بعد النزاع"؟

يبدو مصطلح "ما بعد النزاع" للوهلة الأولى مُسبباً لإرباكات معرفية. ففي الواقع كل المجتمعات تعرف نوعاً من النزاع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تستمر المجتمعات الخارجة من الحروب الأهلية، مثلاً، في التعرض لدرجات متفاوتة من العنف. لذلك هناك من الكُتّاب من يفضل

مصطلحات من قبيل "ما بعد الحرب" أو "الخروج من الحرب". ولكننا سوف نتمسك بمصطلح "ما بعد النزاع"، نظراً لأنه الأكثر انتشاراً واستخداماً في جميع الأدبيات، سواء الأكاديمية منها أو تلك التي تنتجها المنظمات الدولية.

ومع ذلك، ليس من السهل تحديد مصطلح "ما بعد النزاع"، ففي عالم كثير الحروب لا يبدو الاستسلام الرسمي، والوقف التفاوضي للأعمال العدائية، ومحادثات السلام التي تليها معاهدة سلام علامات "نهاية" محتملة للنزاعات. ففي الحروب، وبخاصة تلك التي تحدث داخل الدول، ليس الأمر بهذه البساطة. فالأعمال العدائية لا تنتهي فجأة ويسود بعدها سلام كامل، إذ يمكن أن يتم الاتفاق على السلام، ولكن يستمر القتال في كثير من الأحيان عند مستوى منخفض أو بشكل متقطع، وكثيراً ما يستأنف بعد فترة قصيرة. وكثيراً ما تخرج المحاولات الحقيقية للتوصل إلى السلام عن مسارها بسبب "غير الراغبين" من الجماعات المتمردة أو المنشقة التي ليست مستعدة بعد أو راغبة في السلام.

وحلا لهذا الإشكال من الناحية العلمية على الأقل، وبدلاً من اختيار شرط معين لتعريف بداية ونهاية "ما بعد النزاع"، فمن الممكن النظر إلى مرحلة ما بعد النزاع، ليس كفترة يحددها حدث واحد محدد، ولكن كعملية تنطوي على تحقيق مجموعة من معالم السلام.

وينبغي النظر إلى البلدان "الخارجة من نزاع" على أنها في وضعية مشكوك فيها على طول سلسلة الانتقال إلى السلام (حيث تتحرك في بعض الأحيان للخلف)، وبدلاً من وضعها في وضعيات قد تكون تعسفية إلى حد ما، "في حالة نزاع" أو "في حالة سلام"، فإننا ننظر في مدى احتواء الحالة وفق الشروط الآتية (Brown, Arnim, Frances, 2011, p.04):

- وقف الأعمال العدائية والعنف؛
- توقيع اتفاقيات سياسية / سلام؛
- تسريح المسلحين ونزع السلاح وإعادة الإدماج؛
- عودة اللاجئين؛
- إقامة مؤسسات دولة فاعلة؛
- تحقيق المصالحة والتكامل المجتمعي والانتعاش الاقتصادي.

هناك ميل للمجتمع الدولي لوضع بلدان "ما بعد النزاع" في فئة واحدة، ولكن من الواضح أن البلدان الخارجة من النزاع تختلف عن بعضها البعض في جوانب مهمة، وتتطلب سياسات مختلفة. بل يمكن الذهاب إلى حد القول بأن كلا منها تعد حالة فريدة، وتتطلب أساليب تحرُّ وفهم خاصة قبل وضع السياسات المناسبة لها.

ومع الموافقة من حيث المبدأ مع هذا الطرح، يبدو أنه من الممكن تصنيف البلدان وفق الخصائص عدد من الأبعاد ذات الصلة بصنع السياسات في مرحلة ما بعد النزاع، ويمكن أن نشير هنا مثلاً إلى ثلاثة معايير ذات طبيعة اقتصادية، تتمثل في (Brown, Arnim, Frances, p.07):

- حالة الاقتصاد، ولا سيما مستوى تطوره؛

- توفر أو انعدام موارد طبيعية كبيرة ذات قيمة عالية؛
 - مدى التفاوتات الأفقية، أي التوزيع الأفقي للثروات والموارد داخل المجتمع.
- إضافة إلى هذه المعايير، هنا كثلاث مجموعات مهمة من الظروف التمكينية التي تساعد في تحديد السياسات المناسبة للتعافي بعد النزاع، وهي (Brown, Arnim, Frances, p.07) :
- حالة الأمن التي ستحدد مدى انطلاق الأنشطة الاقتصادية العادية، وتمكن البلد من استئناف التزاماته الدولية (بما في ذلك الدعم المادي والتدفقات الاقتصادية وتخفيف الديون)؛
 - القدرات البيروقراطية التي ستؤثر على طبيعة الدعم المطلوب وعلى نوع السياسات الممكنة؛
 - طبيعة الحكومة، ولاسيما إذا كانت شمولية. فهي ستحدد ما إذا كان من المرجح أن تلتزم الحكومة سياسياً بالإنعاش الاقتصادي الشامل الذي تسطره، في الغالب، عمليات إعادة الإعمار.

ثانياً- إعادة الإعمار بعد النزاع

حدود المفهوم

يتفق الباحثون المختصون بدراسات إعادة الإعمار، في أغلب الأحيان، على وصف إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع بأنها: "عملية متعددة الأوجه، تهدف إلى البدء في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتهيئة الظروف للانتقال إلى سلام دائم يمنع الانزلاق ثانية نحو هاوية الحرب" (بركات، الكحلوت، 2018، ص.27).

وقد تبدأ أحياناً برامج إعادة الإعمار كجزء من اتفاقية بين المتحاربين، تعبر من خلالها الأطراف المتنازعة عن رغبتها في تعزيز التعبير عن المصلحة المشتركة، مما يشكل عامل تهيئة للمجتمع. وعادة ما تشمل برامج إعادة الإعمار العناصر الخمسة الآتية (Hutin, 2012, p.236)

- السلامة كأولوية لأنها مشروطة بالآخرين؛
- إحياء الأنشطة الاقتصادية؛
- تأهيل جهاز الدولة؛
- جوانب الحياة السياسية والقانونية (دستور، انتخابات، قانون...إلخ)؛
- المجتمع المدني "أو الفواعل المحلية".

ومع ذلك، لا زالت دراسات إعادة الإعمار تفتقد إلى رؤية موحدة، شاملة، وجامعة على المستوى البحثي والأكاديمي والبرامجي. إذ يفترض أن يمثل الإنعاش ما بعد النزاعات "همزة وصل" بين الدراسات المعنية بالتنمية وبناء السلام وإدارة النزاعات مع العلوم الإنسانية التقليدية الأخرى، مثل: علم السياسة والاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس والتاريخ. إلا أن هذا نادراً ما يحدث، حيث يسود اتجاه أن كل تخصص يقارب الموضوع بحثياً من وجهة نظره.

كما أن عدم الاتفاق على المفهوم يُصعّب من مهمة الباحثين. فعند الرجوع إلى أدبيات إعادة الإعمار ما بعد الحرب نلاحظ شيوع استخدام بعض المصطلحات مثل "تحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع"، إذ يعكس هذا التعبير أهدافاً محدودة، في نطاق اعتماد الجيوش و وحدات تحقيق الاستقرار التابعة لوزارة الدفاع والحرب. ويُعبّر هذا المصطلح الذي ظهر في سياق الحرب على الإرهاب والأعمال العسكرية الدولية في أفغانستان والعراق عن تفضيله إرساء الأمن الأساسي، حيث تعد الأنشطة الإنسانية بمنزلة حماية للقوة ودبلوماسية عامة، بدلا من مجالات مدنية أكثر شمولاً، مثل الإدارة السليمة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلى النقيض من ذلك، اتجه مجتمع المساعدات الإنسانية إلى اعتبار أن مصطلح "التنمية في مرحلة ما بعد النزاع" يعكس الحاجة إلى تركيز تلك الأنشطة على الأهداف الإنمائية بدلا من التركيز على مزيد من الشواغل ذات التوجه السياسي، مثل إرساء الديمقراطية أو إصلاح قطاع الأمن (بركات، الكحلوت، ص.27).

وبتجاوز هذا الاضطراب الذي تعرفه دراسة المفهوم، تطرح الأدبيات الحديثة في مجال إعادة الإعمار أربعة مجالات/ قضايا متميزة تؤطر مهام العمل في مشاريع إعادة الإعمار، وهي (CSIS, AUSA, 2002, p.03):

- الأمن: يعالج هذا المحور جميع جوانب السلامة العامة، ولاسيما إنشاء بيئة آمنة ومأمونة، وتطوير مؤسسات أمنية شرعية ومستقرة. يشمل الأمن توفير الأمن الجماعي والفردى، وهو شرط مسبق لتحقيق نتائج إيجابية في الركائز الأخرى. بمعنى أكثر وضوحاً، يتعلق الأمر بتأمين حياة المدنيين من العنف الفوري وواسع النطاق واستعادة السلامة الإقليمية.
- العدالة والمصالحة: تُظهر هذه الركيزة الحاجة إلى نظام قانوني يغيرم تحيز وخاضع للمساءلة، وقادر على التعامل مع انتهاكات الماضي. ويكون هذا النظام، على وجه الخصوص، قادراً على سن وإنفاذ قانون فعال، ومتوفراً على: نظام قضائي مفتوح وقوانين عادلة، وأنظمة إصلاحية إنسانية، وآليات رسمية وغير رسمية لحل المظالم الناشئة عن النزاع. وتشمل هذه المهام توفير آليات لمعالجة المظالم، وفرض العقوبات المناسبة على الأفعال السابقة ودمج مفهوم العدالة التصالحية، وهي تشمل جهوداً استثنائية وتقليدية للتوفيق بين المقاتلين السابقين والضحايا والجناة.
- الرفاه الاجتماعي والاقتصادي: يعالج الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية ولاسيما توفير الإغاثة في حالات الطوارئ، واستعادة الخدمات الأساسية للسكان وإرساء الأساس لاقتصاد قابل للحياة، و الشروع في برنامج شامل للتنمية المستدامة. غالباً ما يصاحب تحقيق الأمن والرفاهية حماية السكان من الجوع والمرض والعوامل الجوية. ومع استقرار الوضع، يتحول الاهتمام من الإغاثة الإنسانية إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل.

- الحوكمة والمشاركة: تُبرز الحاجة إلى مؤسسات سياسية وإدارية شرعية وفعالة وعمليات تشاركية. على وجه الخصوص، إنشاء هيكل دستوري تمثيلي، وتعزيز إدارة القطاع العام، وضمان المشاركة النشطة والمفتوحة للمجتمع المدني في صياغة سياسات الحكومة. كما تتضمن الحوكمة وضع قواعد وإجراءات لصنع القرار السياسي، وتقديم الخدمات العامة بطريقة فعالة وشفافة. تشمل المشاركة عملية إعطاء صوت للسكان من خلال تنمية المجتمع المدني الذي يشمل توليد الأفكار وتبادلها من خلال مجموعات المناصرة والجمعيات المدنية ووسائل الإعلام.

ثالثاً- مشروع مارشال لإعادة الإعمار

ماذا تعلمنا منه؟

صادف الخامس من جويلية 2020 الذكرى الثالثة والسبعين لخطاب وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال الذي أعلن فيه خطة الولايات المتحدة لإعادة بناء أوروبا. ويعدّ مشروع مارشال خطة اقتصادية من أجل مساعدة البلدان الأوروبية على إعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية وبناء اقتصاداتها من جديد، وذلك عبر تقديم هبات عينية ونقدية إضافة إلى حزمة من القروض الطويلة الأمد.

وليس من قبيل المصادفة أن أحد أشهر ملصقات إدارة التعاون الاقتصادي (ECA) فرع الإدارة الأمريكية المعني بمساعدات إعادة الإعمار، قد حملت شعار: "مهما كان الحال، سنحقق الرفاهية فقط معاً". لقد أوضحت الكوارث التي خلفتها فترة ما بين الحربين-وهي الفترة الأولى في التاريخ الأوروبي التي اتسمت بالتجارة الحرة والتضخم التنافسي والانكماش والاستخدام المنهجي للحصص- أن إعادة الإعمار يجب أن يكون مسعى جماعياً ومنهجياً وشاملاً. كانت أهداف الخطة متعددة: عسكرية وسياسية، وجيو- استراتيجية، واقتصادية. لكنها استندت في الوقت نفسه إلى فكرة أن الانتعاش الاقتصادي يتطلب توازناً اقتصادياً جديداً بين الدول الأوروبية وعبر المحيط الأطلسي.

تُوج مشروع مارشال بنجاح كبير شهدت عليه الإنجازات الاقتصادية التي حققتها البلدان الأوروبية المستفيدة من المشروع، حيث بلغت معدلات نمو ناتجها القومي الإجمالي ما بين 15 و25 بالمئة خلال فترة تنفيذه. وأسهم المشروع في توثيق العلاقة بين هذه البلدان مع بعضها البعض من جهة، وبينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى. وأثمرت نتائجه بروز كتل اقتصادي أوروبي، وتشكيل حلف عابر للمحيط الأطلسي (<https://bit.ly/2G2rwfc>).

تعدّ خطة مارشال النقطة مرجعية ومثيرة للاهتمام للغاية في دراسات إعادة الإعمار، إذ تعدّ أحد أنجح برامج إعادة الإعمار بعد النزاع على الإطلاق. وقد انطوت على درجة كبيرة من الثقة بالمستفيدين منها. وجسدت بذلك مفهوماً ناضجاً مفاده أن المسؤولين في تلك البلدان كانوا هم الأنسب والأقدر على الإطلاق على توجيه عملية إعادة بناء بلدانهم. فلم يكن مناسباً أن تتعهد

الحكومة الأمريكية وتضع من جانب واحد برنامجاً يهدف إلى مساعدة أوروبا في التعافي اقتصادياً؛ لأنها مسألة تخص الأوروبيين في المقام الأول (بركات، الكحلوت، ص.29).

الآن، وبعد أكثر من سبعين عاماً، يبدو الجهد بأكمله أكثر إثارة للاهتمام في ضوء جهود إعادة الإعمار الحالية في مناطق ما بعد النزاع. فحتى وإن لم تساعد خطة مارشال وحدها على إعادة الإعمار الأوروبية، إلا أنها أعطت الأمل للناس في مستقبل أفضل، وعملت كعامل حاسم في محرك التعافي بعد الحرب العالمية الثانية. ربما كانت السمة الأكثر لفتاً للنظر هي كيف طلبت الولايات المتحدة من جميع دول خطة مارشال التزاماً صارماً ضد الشيوعية، إذ كان الأمريكيون مُصرين جداً على هذا، ولم يتسامحوا مع أي انحرافات عن هذا المبدأ، لكن بمجرد اتخاذ هذا الخيار، لم تجبر الولايات المتحدة الدول المختلفة على التخلي عن بعض الترتيبات المؤسسية التي كانت بعيدة جداً عن المثل الأعلى الأمريكي. كان هذا هو الحالب وضوح مع السياسة الاقتصادية، إذ تم احترام الأولويات المحلية (Hasic, 2004, p.25). لذلك فإنه ليس من الغريب - في الدراسات الحالية- أن نسمع دعوات لتفعيل خطط مارشال الجديدة في مختلف أوضاع ما بعد النزاع.

وإذا كان هناك حديث عن إطلاق خطة مارشال لأوروبا ما بعد الشيوعية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كما تحدث رومانو برودي عن خطة مارشال لإفريقيا، فإن ذلك كَوْنٌ لدينا، في الغالب، انطبعا بأن هذه المقارنة تُستخدم بشكل سطحي جداً. لقد أصبحت خطة مارشال شعاراً متعدد الاستخدامات، وإحدى الأساطير التأسيسية لأوروبا المعاصرة.

رابعاً- نحو الاستفادة من آليات التجاوب المحلي في إعادة الإعمار

أثبتت عمليات إعادة الإعمار في مناطق ما بعد النزاع أنها تمثل تحدياً للمنظمات الدولية والمجتمعات المحلية على حد سواء، ففي كل حالات ما بعد النزاع تقريباً، أثرت الديناميكيات الداخلية والخارجية على كيفية ظهور عملية إعادة الإعمار للعيان. وتشمل الجهات الفاعلة الخارجية: المؤسسات المالية الدولية، والدول التي تقدم الدعم الثنائي والمنظمات غير الحكومية الدولية، ومجتمعات الشتات، والمصالح الرأسمالية الإقليمية والدولية، والمؤسسات الإقليمية والمتعددة الأطراف. أما الجهات الفاعلة الداخلية، فتشمل: السلطات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية المحلية، والشبكات الاجتماعية والاقتصادية، والشبكات السرية والشبكات غير الرسمية، والمنظمات الشعبية والإقليمية الأخرى.

وتعد كل هذه الجهات الفاعلة جزءاً لا يتجزأ من عملية إعادة الإعمار بطرق مختلفة، وبسبب المطالب المالية والفنية والمؤسسية لإعادة الإعمار، تميل الصلات بين الجهات الفاعلة المختلفة إلى أن تكون عمودية (داخلية-خارجية) وأفقية (داخلية-داخلية أو خارجية-خارجية) على حد سواء (<https://bit.ly/3ct7CGf>).

ثمّة مفارقة دائمة الحضور في هذه الشراكات بين الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية. فغالباً ما تكون الدول المشاركة في إعادة الإعمار سريعة التأثير بالمساهمات المالية والأجندات السياسية للمانحين. على سبيل المثال، تركّز معظم الدول الغربية على الإصلاح الأمني باعتباره

حجر الزاوية في دعمها إعادة الإعمار، ويميل منح الامتيازات إلى المصالح الخارجية، مقابل تهميش الأصوات المحلية وخيارات السياسة العامة، وبخاصة عندما يأتي التمويل بالكامل تقريباً من هذه الجهات الفاعلة الخارجية.

إضافة إلى التمويل، تأتي الأفكار والافتراضات حول كيفية تنفيذ إعادة الإعمار، وغالباً ما تتعارض هذه الافتراضات مع احتياجات ومصالح الجماعات الداخلية التي تواجه معوقات بسبب رغبتها في تشجيع حصول تغيير إيجابي في إعادة الإعمار، في الوقت الذي تحاول فيه تجنب الاعتماد على الأفكار والأموال الخارجية (<https://bit.ly/3ct7CGf>).

كما أن المناهج النظرية لإعادة الإعمار بعد الحرب تتم صياغتها بشكل عام وفق وجهة نظر المتدخل، وهناك ميل للوكالات الدولية خاصة للتقليل من قيمة الموارد المحلية، وتتبنى بدلا منها إطار عمل جاهز لفهمها العلاقة مع المجتمع المحلي، من حيث الضحايا ومقدمو الخدمات والخبراء أو المشاركون والسليبيون والنشطون.

يمكن لهذا الاستقطاب أن يولد عدم الثقة ويثبط المشاركة العامة بشكل كبير ويساهم في تقليل فاعلية جهود الإعمار. لذلك، يجب التعامل مع أفراد المجتمع المتضرر على أنهم العملاء، وليس فقط المستفيدين من الوكالات المتدخلة. لا تكفي نية المساعدة في تخفيف الضائقة المرتبطة بالكوارث والحروب لضمان النجاح، فبغض النظر عن الموارد المخصصة لهذه المشاريع؛ لا بد من التزام صارم ودؤوب محلياً. التزام يبدأ من السماح للسلطات والمجتمع المحلي بمراجعة برامج إعادة الإعمار، ويشجع المجتمعات على التعبير عن مطالبها قبل التنفيذ، وممارسة سيطرة كبيرة في إدارة المشاريع. كما يمكن قياس النجاح في علاقته بالمجتمع المحلي كالتخفيف من المعاناة وتعزيز آليات المواجهة المحلية، وتقصير الفترة بين الطوارئ والنجاح التام، وتعزيز الشعور بالأمان، وما إلى ذلك (<https://bit.ly/3j7WvF9>).

غير أن حجم الأضرار والحاجة إلى مشورة متخصصة وضعف استجابة السكان الأصليين عادة ما تجعل الدعم الخارجي للتعافي من آثار النزاع ضرورياً. ومع ذلك، تشير الأبحاث إلى أن قوة القيادة الشخصية على المستوى المحلي تتحكم في مدى توفر الموارد، لارتباط ذلك بالمشاركة المتعاطفة مع المجتمع المتضرر من النزاع.

كما يتعين التعرف على الوحدات الوظيفية، العامة والخاصة، للمجتمع المتضرر، لأنه إذا تم تجاهل آليات التأقلم المحلي، قد يتم تقويض السلطات المحلية، وتشكل المساعدات الخارجية حينها مصدر قلق كبير؛ لأنها قد تجسد الاستجابة غير المناسبة لاعتمادها على عمليات ضخمت سرعة للدعم. ففي مجال إعادة تكوين رأس المال البشري والاجتماعي، واستعادة مناخ الثقة وتعزيز مشاركة المجتمع المدني من خلال عمليات إعادة الإعمار، حقق البنك الدولي، وفقاً لتقريره، نتائج متباينة. ففي البوسنة والهرسك أحرز بعض النتائج الواعدة، ولكن شكل ذلك استثناء. فقد كانت العمليات في أوغندا مخيبة للآمال، وفي إريتريا وهائيتو رواندا أعيد بناء القدرات الاجتماعية بشكل متواضع حتى الآن. بينما شكل مشروع تحديث التعليم الأساسي في

السلفادور أحد الاستثناءات القليلة المشجعة (Département de l'évaluation des opérations de la Banque mondiale, 1998, P03).

وغالباً ما تُظهر صور مجتمع ما بعد الحرب بوضوح بُعدها "الذي لا يمكن السيطرة عليه". وتُسلط الكاتبة كارينجا تيلير Karine Gatelier الضوء على الموضوع، عندما تُفكك تحديات تدريب الجيش الوطني الأفغاني، فتشكيل فرق من الجيش الأفغاني الانتقالي "كان أداة سياسية للسماح للدولة بوضع المسلحين تحت نفوذها، لكنهم في الواقع ظلوا تحت سيطرة أمراء الحرب المحليين". لكن الدولة الأفغانية لا تملك الوسائل لدفع رواتبهم، و لا لتدريبهم، ولا لتعويض تسريحهم أو عرض عمل آخر. لا يمكن للدولة إلا أن تأمل في التسريح التلقائي لهؤلاء الرجال الذين "لا يعرفون شيئاً سوى الحرب". وفي ظل هذه الظروف غير الآمنة، يصبح إقناع السكان بنزع السلاح والتخلي عنه أمراً صعباً للغاية (<https://2u.pw/mn30g>).

يجب على الدولة أن تتعامل مع هذه الفصائل المسلحة، وهي رموز لمجتمع مجزأ، بحذر حتى يتجسد شعور أقوى بالانتماء. إن "سبب وجود الجيش الانتقالي هو أنه يستخدم كوعاء لقوات عسكرية لا يمكن تسريحها على الفور" بهدف إفساح المجال لاحقاً لجيش "وطني" قوي ومحايدين سياسياً. لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا على المدى الطويل، فهناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لضمان أن تصميم القيادة على بناء شعور بالانتماء "متفوق" على مصالح الفصائل يمكن أن يسود ويؤدي إلى نتائج مرضية (<https://2u.pw/mn30g>).

لا تتطلب عديد الخدمات الأساسية تمويلاً خارجياً، ويمكن تقديمها محلياً فقط. وسيكون من المفيد النظر إلى كل جانب من جوانب تنشيط ما بعد الحرب كشكل من أشكال العمل الاجتماعي. فالأخصائي الاجتماعي يجب أن يكون لديه فهم جيد للضرورة الفردية والضرورة الاجتماعية من أجل بناء عمارة جيدة. والحكم على فعالية برامج إعادة الإعمار في سياقات ما بعد النزاع لا يقتصر فقط على تقييم هذه الفعالية من الناحية الكمية، إنها أيضاً مسألة البحث عن المزيد من الأسباب في المنظور النوعي (Hutin, p.20).

يجب حل المشكلات باستخدام لغة العلاقات والمعاني وأنماط الحياة، فإعادة الإعمار بعد الحرب تستدعي توحيد ودمج المنظومتين المعنوية والمادية، من خلال بعثات تدريبية عبر الثقافات، وتبادل قوي للمعرفة بين المهنيين والقائمين على إعادة الإعمار بشكل عام، مما يسمح بتحقيق نتائج إيجابية وأيضاً ضرورية على المستويات الآتية:

- الملكية المحلية

تشير الملكية المحلية إلى أولئك الذين سيتأثرون بشكل مباشر بإعادة الإعمار ويجب عدم الخلط بينهم وبين الحكومة الوطنية أو الإقليمية، إذ يجب إعطاء الأولوية للمشاركة الشعبية في الحكم وفي الممارسة، حيث إن هذا يولد إحساساً بالتأثير بين السكان ويبني الشرعية ويعوض الإحساس بالفرض من قبل الفاعلين الدوليين. مما يساعد على زيادة المشاركة الإيجابية للسكان في مبادرات إعادة الإعمار. تعد الحلول الشعبية المبتكرة المنطلقة من القاعدة إلى القمة لإعادة

الإعمار بعد النزاع حيوية لمواجهة الواقع وتفكيك أسباب النزاع، مثل الفقر وعدم المساواة والتهميش السياسي. وقد يواجه هذا المسعى صعوبات مثل اختطاف العملية من قبل النخب المحلية المسؤولة عن النزاع لتحقيق مكاسب مباشرة (<https://bit.ly/3mV35AZ>).

- الاحتياجات المحلية

من المهم أن تلبي إعادة الإعمار احتياجات السكان المحليين، ولاسيما أولئك الذين يعدون أكثر تأثراً بالنزاع. على سبيل المثال، ركزت إعادة إعمار لبنان بشكل كبير على بيروت وتطوير الشركات الحضرية فيها، بدلاً من التركيز على البنية التحتية وإدارة النفايات والحوكمة الحضرية والمساحات المفتوحة. لذلك لا يزال إرث عدم الاستثمار في هذه المجالات محسوساً إلى حد كبير اليوم، إلى جانب الكثير من الديون المستحقة لتمويل تطوير الشركات الحضرية. وبذلك يمكن أن يكون البناء داخل إعادة الإعمار أعنف من النزاع في حد ذاته، حيث يتم استخدامه لتقسيم المجتمعات، بدلاً من تحقيق المصالحة. وغالباً ما تذهب العقود إلى الجهات الفاعلة ذاتها التي ارتكبت أعمال العنف أثناء النزاع. علاوة على ذلك، يمكن استخدام إعادة الإعمار من قبل النخب لتعزيز السلطة والثروة بدلاً من إعادة بناء العقد الاجتماعي. إن حالات النزاع / ما بعد النزاع هذه، أو استمرار النزاعات الصغيرة، يناقض بالتالي الصفات "الجاهزة" لإعادة الإعمار. وهكذا استفاق العالم من حلم «المعجزة» اللبنانية، البلد الذي لم يؤد انتعاشه الاقتصادي إلا إلى ظهور الأوهام منذ فترة. وهو يعرف منذ اتفاقات الطائف ديمومة أزمات متفاوتة الشدة لا تسمح لنا بالقول إن البلد في طريقه إلى السلام أو إلى الإعمار؛ لذلك، فإن تحسين وضعية المجتمعات الخارجة من النزاع في الجوانب المادية والاقتصادية، يتطلب نهجاً إدارياً شديداً الاستجابة والمرونة، وذلك لتحدي صعوبات الوضع الاجتماعي والاقتصادي القائم

(<https://bit.ly/347Jm8C>).

- النمو الاقتصادي

من المهم أن ترتبط إعادة الإعمار بالتنمية الاقتصادية؛ لأن هذا يسمح باستدامة السلام. ومع ذلك، فإن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى أن تتماشى مع التفاهات المحلية، وأن تكون متوافقة مع الثقافة المحلية. وبالتالي، يحتاج النمو إلى أن يستمر بعد التدفق الفوري للمساعدة والاستثمار في إعادة الإعمار في أعقاب النزاع. يمكن أن تكون مشاريع البنية التحتية مرتبطة ببرامج الحد من الفقر، وبالتالي ينبغي أن تركز أيضاً على إعادة التأسيس لسبل عيش لا تستند على اقتصاد زمن الحرب. غالباً ما تركز الجهات الفاعلة الدولية على برامج استقرار الاقتصاد الكلي، وذلك يحد من قدرة الدولة على تطوير الأعمال والصناعة المحلية. وقد فشلت برامج استقرار الاقتصاد الكلي في تحقيق نمو للشركات المحلية، لذلك من شأن نهج الاقتصاد الجزئي أن يعزز بشكل أفضل نمو القطاع الخاص، وبالتالي إنعاش الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية، وتوسيع القاعدة الاقتصادية، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الأعمال التجارية المحلية والبنية التحتية. فالاقتصاد الرواندي مثلاً بعد فترة الحرب الأهلية لم يتلق أي

استثمارات أجنبية مباشرة، ولكن بدلا من ذلك، حصلت الحكومة الرواندية على مبالغ كبيرة من المساعدات الخارجية، حيث استطاعت رواندا أن توظفها بشكل مناسب لتجنب تعميق الانقسامات في مجتمع منقسم بالفعل. وقد تم إنفاق المساعدات الخارجية في شكل استثمارات حكومية، بعد الإبادة الجماعية، نحو تعزيز القدرات لتحقيق الاكتفاء الذاتي، جنبا إلى جنب مع المساعدات الخارجية. أنشأت رواندا شركتها القابضة الخاصة عام 1998، والمعروفة الآن باسم Crystal Ventures، استثمرت في مشاريع البنية التحتية والمشروعات طويلة الأجل، وكذلك في تمويل القطاع الخاص. كان التركيز الأساسي للاستثمار في هذه المرحلة هو "إعادة الإعمار وإعادة البناء". في هذا المسعى، تم تعزيز البنية التحتية للاقتصاد الرواندي من خلال الاستثمارات في "التنمية البشرية" و"الحد من الفقر" و"توليد فرص العمل" (منصر، بوريو، 2019، ص. 10).

- التأثيرات البيئية

يمكن أن يكون لإعادة الإعمار عديد الآثار البيئية السلبية، ومن المهم أن تؤخذ في الاعتبار وتخفيف حدتها ما أمكن ذلك، لاسيما وأن الحرب نفسها مدمرة للغاية في المجال البيئي. ففي العراق مثلا كان لإعادة بناء البنية التحتية عدد من الآثار السلبية الخطيرة على البيئة، مثل تصريف النفط، وتلوث المياه وغيرها، والتي أدت بدورها إلى إجبار الناس على الهجرة (<https://bit.ly/3mV35AZ>).

- تعزيز القدرة المحلية

يمكن أن يكون الافتقار إلى القدرات المحلية عقبة مؤسسية رئيسية في تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار. لذلك، فإن تعزيز المؤسسات المحلية ليس مفيداً للمجتمع فحسب، بل أيضاً يساعد في تعظيم الفوائد طويلة المدى للمساعدات الإنسانية. ويتم تعزيز قدرات المؤسسات المحلية من خلال برامج التدريب والبعثات الدراسية والجامعية. في هذا السياق، يؤكد جون بول ليدرانش John Paul Lederach على أهمية التدريب والتحضير لبناء السلام. ويرى أن التدريب المعاصر لحل النزاعات يركز بشكل ضيق جدا على "المهارات المعرفية لتحليل الصراع والمهارات التواصلية للتفاوض". في حين ما يسميه هو "بالتدريب التحويلي"، يعدّ في حد ذاته مكانا لبناء العلاقات. ويعدّ التدريب جزءا لا يتجزأ من عملية بناء السلام. ويسعى التدريب التحويلي إلى تزويد الناس بأطر تحويلية قابلة للتحقيق قد يطبقونها على فهمهم لحالتهم وللسياقات التي يعيشون فيها (<https://bit.ly/2HxLy1D>). لقد أسست كوت ديفوار مثلا، في العام 2011، استراتيجيتها لإعادة الإعمار بعد الأزمة على إنعاش اقتصادها والسلام والاستقرار، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك على إصلاح قطاع الأمن والمصالحة. وبفضل هذا النهج، يعيش الإيفواريون - كما عبر عن ذلك الرئيس الإيفواري السان وتارا Ouatarra Allassane - معا في سلام وتسامح، وقال إن بلاده يجب أن تكون مصدر إلهام للمجتمع الدولي في حالات ما بعد النزاع الأكثر تعقيداً. بالنسبة للرئيس وتارا، فإن إعادة الإعمار بعد النزاع وتحقيق السلام الدائم والاستقرار يتطلب وجود حكومة تستمد شرعيتها من انتخابات ديمقراطية وشفافة، وإنشاء وإعادة

نشر إدارة موثوقة، وإصلاح قطاع الأمن، وخطة استثمار طارئة من أجل التوفير العادل للخدمات الاجتماعية الأساسية. وهي عملية تتطلب، حسب رأيه، دعماً سياسياً وتقنياً مستداماً إضافة إلى موارد مالية كبيرة غير متوفرة في البلدان الخارجة من النزاع (<https://2u.pw/tgFcX>).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن موارد إعادة الإعمار لا تشمل الدعم المالي والمادي فحسب، بل تشمل أيضاً الموارد الاجتماعية - الثقافية، وينبغي النظر إلى الأشخاص في وضع النزاع على أنهم موارد وليسوا مستهلكين فقط. وينبغي أن تستند جهود الإعمار أيضاً إلى الموارد الثقافية المحلية القائمة.

خاتمة ونتائج الدراسة

عندما تنتهي الحروب، غالباً ما تخلف وراءها دماراً هائلاً، وأعداداً كبيرة من اللاجئين والجرحي وضحايا الصدمات. وتخطيط وتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار حينها يمثل تحدياً جسيماً، ففي بعض الحالات تكون هنا كقدرة بشرية ومالية ومؤسسية كبيرة في المجتمع المعني للاستفادة منها واهتمام دولي كبير. بينما في حالات أخرى، تكون هناك قدرة ضئيلة واهتمام دولي قليل، أو لاشيء منه على الإطلاق، بسبب اختلاف التواريخ وخطوط الانطلاق والأطراف المعنية. يجب معالجة كل حالة على أساس مزاياها الخاصة، وإشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في المجتمع مما يحقق التجاوب المحلي المنشود. إن النجاح في إدارة مشاريع إعادة الإعمار والتنمية بعد النزاع يعتمد على القدرة على فهم تعقيدات البيئة المحلية، لتنسيق المشاريع بطريقة فعالة، ولا يمكن أن تنجح إعادة الإعمار إلا إذا بدأها السكان المحليون، وقد يستغرق الأمر سنوات حتى تظهر أولى علامات التعافي في بلد ما. وفي هذا السياق يمكن أن نسجل النتائج الآتية:

- ربما يكون من المستحيل تقديم إجابات عالمية، إلا أننا بحاجة ماسة إلى إيجاد قواسم مشتركة بين إعدادات إعادة الإعمار المختلفة بعد انتهاء النزاع، من أجل التعامل بشكل أفضل مع تخطيط إعادة الإعمار بطريقة أكثر ديناميكية واستباقية، وبطريقة مستدامة.
- من المهم وضع مخطط استراتيجي يحدد الأولويات، ويقيم تقسيماً مناسباً للعمل بين عديد الجهات الفاعلة المحلية والدولية المعنية. بشكل عام، يجب أن يتحمل الفاعلون الأصليون المسؤولية الأساسية، ويجب أن يلعبوا أدواراً مركزية في جميع مراحل عملية إعادة الإعمار، حيث إن مستقبلهم على المحك. وقد تزداد أهمية الفاعل المحلي إذا تم تخطيط وتنفيذ المشاريع في أوضاع ما بعد النزاع باستخدام "الإدارة القائمة على المشاريع" التي تستخدم تسعة مجالات هي: إدارة تكامل المشروع، إدارة نطاق المشروع، إدارة وقت المشروع، إدارة تكلفة المشروع، إدارة جودة المشروع، إدارة الموارد البشرية للمشروع، إدارة اتصالات المشروع، إدارة مخاطر المشروع، وإدارة مشتريات المشروع. فإذا كانت مشاريع إعادة الإعمار مصممة جيداً وموجهة جيداً ومنفذة

بشكل جيد ... فيمكنها استعادة البنية التحتية التي تشتد الحاجة إليها، ويمكنها الفوز بدعم محلي واسع النطاق.

- ثمة احتمالات لإقامة شراكات إيجابية بين الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية، بيد أن التبيعات المالية المساومة التي تعزز الشروط، ونشر الأفكار والممارسات الغربية خلال عمليات إعادة الإعمار تعقدت لك الاحتمالات. ومن ثم، تتدخل الجهات المانحة ماديا ومعرفيا لتؤثر بعمق على إعادة الإعمار.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة بالعربية:

1. بركات، سلطان والكحلوت، غسان. (2018). دروس مستفادة من تجارب الإنعاش ما بعد النزاعات المسلحة: نحو عمل عربي موحد، سياسات عربية، العدد (30). ص.ص 24-39.
2. منصر، جمال وبوريو، أسامة. (18-19 نوفمبر)، محاربة الفقر كدعامة لبناء سلام مستدام بعد الحروب الأهلية دراسة تجربة رواندا. قدم إلى الملتقى الدولي: ظاهرة الفقر بين إشكالية التنظير وتحديات الواقع، جامعة قالمة.
3. عبود، سامر. (2014/12/30). وجهات نظر مقارنة بشأن تحديات إعادة الإعمار في سورية، تمّ استرجاعها في 2020/9/3، من الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/3ct7CGf>
4. الجزيرة. (2015/06/29). مشروع مارشال، تمّ استرجاعها في 2020/9/22، من الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2G2rwfc>

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية:

1. Brown, Graham & Langer, Arnim & Stewart, Frances. (September 2011). *A Typology of Post-Conflict Environments*, Centre for Research on Peace and Development (CRPD), Working Paper (N°1).
2. Hutin, Hervé. (2012). *Efficacité des Programmes de Reconstruction dans les Sociétés Post-Conflictuelles*. Thèse de Doctorat non publiée, Spécialité: Sciences Economiques, Université de Grenoble, France.
3. Center for Strategic and International Studies (CSIS) and the Association of the United States Army (AUSA). (May 2002). *Post-Conflict Reconstruction*.
4. Hasic, Tigran. (2004). *Reconstruction Planning in Post-Conflict Zones Bosnia and Herzegovina and the International Community*, Doctoral Dissertation, Royal Institute of Technology Stockholm, Sweden.
5. Calame, Jon. (spring 2005). *Post-war Reconstruction: Concerns, Models and Approaches*. Macro Center Working Papers. Paper (N° 20), Retrieved in 08/09/2020, From the website: <https://bit.ly/3j7WvF9>
6. Département de l'évaluation des opérations de la Banque mondiale. (été 1998). *Reconstruction des Pays sortant d'un Conflit*. Précis, (N°169).
7. O'Driscoll, Dylan. (November 2018). *Good Practice in Post-Conflict Reconstruction*, Retrieved in 08/09/2020, From the website: <https://bit.ly/3mV35AZ>
8. Earnest, James and Dickie, Carolyn. (18 July 2012). *Post-Conflict Reconstruction—a Case Study in Kosovo: The Complexity of Planning and Implementing Infrastructure Projects*. Retrieved in 13/09/2020, From the website: <https://bit.ly/347Jm8C>

9. Glaser, Tanya. *Summary of Building Peace By John Paul Lederach*. Retrieved in 16/09/2020, From the website: <https://bit.ly/2HxLy1D>
10. Vincenot, Delphine. (juillet 2009). *Les enjeux de la reconstruction: identifier et favoriser les facteurs de paix. Agir ensemble autour d'un projet social de paix*. Retrieved in 17/09/2020, From the website: <https://2u.pw/mn30g>
11. ONU Info. (5 décembre 2018). *Reconstruction post-conflit: rendre irréversibles la paix, la sécurité et le développement*. Retrieved in 12/09/2020, From the website: <https://2u.pw/tgFcX>